حقوق مصر فى قناة السويس

للدكتور عبد الله العريان

لمصر فى قناة السويس حقوق عديدة • وهذه الحقوق ثابتة لها باعتبارها صاحبة السيادة على الاقليم الذى تمر فيه القناة• فقناة السويس جزء من اقليم مصر وقد أذنت الحكومة المصرية لشركة قناة السويس بشق هذا الطريق المائى لكى يصل بين البحر الابيض والبحر الاحمر ، وافتتحت القناة للملاحة الدولية فى سنة ١٨٦٩ •

وقد تأسست هذه الشركة بأذن من الحكومة المصرية كشركة مساهمة مصرية • ومنحت امتيازا باستغلال هذا المرفق الحيوى وظلت تستغله منذ سنة ١٨٦٩ • ظلت هذه الشركة تستغل قناة السويس المصرية وتكسب منها الأرباح الطائلة التى لم يكن لمصر فيها سوى نصيب ضئيل • وقد دام هذا الوضع الشاذ الاستثنائى الذى ينطوى على كثير من الاجحاف بحوق مصر التى أذنت بشق هذه القناة فى اقليمها والتى قام أبناؤها بحفرها بسواعدهم ، وتحملوا فى سبيل ذلك تضحيات جسيمة من الارواح والاموال • دام هذا الوضع الشاذ الاستثنائى طوال سبعة وثمانين عاما حتى أعلن الرئيس جمال عبد الناصر فى مساء ٢٦ يولية سنة ١٩٥٦ تصحيح هذا الوضع بتأميم القناة ونقل ادارتها من شركة القناة الى الايدى المصرية •

وبالرغم من ثبوت حق الحكومة المصرية فى تأميم القنـــاة ووضوحه فقد قامت ضجة فى بعض الدول وعـلى رأسهـــا بريطانيا وفرنسا • عز عـلى هـــذه الـــدول ان تسترد مصر حقوقها المغتصبة وان تباشر بنفسها ادارة واستغلال هـــذا المرفق المصرى ، فعمدت الى المغالطات تثيرهـا حـول تصرف الحكومة المصرية بغية تضليل الرأى العام العالمى ، والقاء ظل من الشك حول مشروعيـة وصحـة التصرف الذى قامت به الحكومة المصرية والذى يستند الى أساس ثابت واضح من الحق والقانون والعدل • هذه المغالطات ليست بالجديدة وهـــذه الضجة المفتعلة سابقة على قرار تأميم القناة •

فمنذ عدة سنوات قامت حملات فى بريطانيا وفرنسا بين الحين والآخر للتشكيك فى مستقبل قناة السويس عند انتهاء الامتياز الممنوح لشركة القناة فى سنة ١٩٦٨ • لم تقتصر هذه الحملات على الصحف بل وجدت بين الساسة البريطانيين من يروج لها فى صورة أسئلة توجه فى مجلس العموم البريطانى وتصاغ على نحو يكشف عن القلق على مستقبل القناة • وقد لقيت هذه الاسئلة استجابة من وزراء بريطـانيين مسئـولين حرصوا بدورهم على أن تكون اجاباتهم غامضـة بحيث تلقى كثيرا من الشك على مستقبل القناة بعد انتقـال ادارتهـا الى الايدى المصرية • بل أن بعض هذه الاجابات ، قد ذهبت الى حد التلميح بضرورة الاتفاق على ترتيبات معينة عند انتهاء أجل الامتياز « رد مستر ناتنج وزير الدولة البريطانى فى شهر مايو الماضى » •

بل ان هذه الحملات قد وجدت مكانا لها فى المؤلفات الغربية عن قناة السويس • ويكفى مثالا لذلك ان نلقى نظرة عابرة على مؤلف الكاتب الفرنسى أندريه سيجفـريد الذى نشره فى

باريس فى سنه ١٩٤٠ وعنوانه : « السويس وبناما والطرق البحرية العالمية » والذى خصص فيه فصلا كاملا هو الفصل الخامس عشر لما أسماه مستقبل قناة السويس ، وقد أبدى فيه اهتماما فريدا بمستقبل السويس قاصرا هذا الاهتمام عليها وحدها دون ان يشرك فيه القنوات الاخرى كقناة بناما وقناة كييل . استهل هذا الفصل بالاشارة الى ان مستقبل قناة السويس انما هو مستقبل غامض ، وتساءل عما سيكون عليه حال القناة بعد سنة ١٩٦٨ مشيرا الى دقة هذه المشكلة مؤكدا أن الحل الوحيد لها انما هو الحل الذى يكون مقبولا لدى أوروبا، اذ أن هذه المسألة ليست مسألة مصرية بل هى مسألة أوروبية .

هذا مثل من الامثلة العديدة على الحملات التى بدأت الدول الاستعمارية تنظمها فى صحافتها وبرلماناتها ومؤلفاتها منذ لاح لها فى الافق قرب انتهاء أجل الامتياز . وقد عمدت هذه الحملات الى التشكيك فى قدرة الحكومة المصرية على النهوض بأعباء مرفق القناة بعد انتهاء الامتياز الممنوح للشركة .

وليست هذه النغمة بالجديدة علينا . فقد سبق للمصريين سماعها عند ما طالبوا بتحرير بلادهم من الاحتلال الاجنبى واجلاء الغاصب عن ديارهم . وهل نسينا تلك الضجة الصاخبة التى أحدثتها الدوائر الاستعمارية والرجعية فى بريطانيا ، والتى راحت تحذر الحكومة البريطانية من الموافقة على سحب جنودها من مصر ، وتلح عليها لكى تبقى جيش الاحتلال فى منطقة القنال بدعوى ان الجيش المصرى لم يصل بعد الى الدرجة التى يعتبر معها قادرا على الدفاع عن تلك المنطقة ؟!

نعم ليست هذه النغمة بالجديدة علينا . فقد سبق للمصريين سماعها أيضا عند ما طالبوا بألغاء الامتيازات الاجنبية التى

كانت قيدا كبيرا على السيادة التشريعية والقضائية فى مصر، وعبئا ضخما على الاقتصاد المصرى ·

وهل ننسى تلك الضجة المفتعلة التى قامت فى فرنسا تطالب بابقاء المحاكم المختلطة وغيرها من المظاهر الاخرى للامتيازات الاجنبية فى الوقت الذى كانت تتمتع كل الدول ومن بينها فرنسا بسيادتها التشريعية والقضائية ،والذى ألغت فيه كل الدول التى عرفت هذا النظام البغيض مظاهره وأعباءه وقيوده ولم يكن هناك سوى مصر ترزح تحت هذا النظام المتعارض مع سيادتها ، الماس بكرامتها ، المثقل لاقتصادها ، والمجحف برعاياها ·

على ان مصر صممت على استكمال استقلالها وسيادتها باخراج جيش الاحتلال من اقليمها ورفع الامتيازات الاجنبية عن سيادتها ، وقامت خير قيام بتحمل مسئولياتها وتنفيذ التزاماتها ، وها هو القضاء المصرى الوطنى يباشر اختصاصاته ووظائفه بالنسبة للمصريين والاجانب على السواء ·

ان صيحات التجنى وحملات المغالطة ليست اذن بالجديدة علينا وقد تعود المصريون أن يروا تلك الحملات توجه اليهم وتنظم ضدهم كلما طالبوا بتصحيح وضع من الاوضاع الشاذة التى طال عليها الزمن ، واسترداد حق من حقوقهم المغتصبة ومباشرة مظهر من مظاهر سيادتهم القومية ·

ان المعارضة التى يلاقيها قرار الحكومة المصرية بتأميم قناة السويس لا تستند الى أساس صحيح · فحق الدولة فى تأميم مرافقها حق من حقوق كل دولة مستقلة تتمتع بالسيادة فى اقليمها · والتاريخ الدبلوماسى حافل بالامثلة العديدة التى باشرت فيها الدول المختلفة حقها فى التأميم ،وقد أتاحت حالات

التأميم التى استلزمها تأميم صناعة البترول فى المكسيك وغيرها من دول أمريكا الجنوبية ، وكذلك مشروعات الاصلاح الزراعى فى الدول المختلفة ، للقضاء الدولى الفرصة لوضع القواعد والضوابط القانونية التى تحكم موضوع التأميم • اذ يشترط ان يكون التأميم لمنفعة مشروعة وان يصاحبه تعويض عادل • وغنى عن البيان أن تأميم شركة قناة السويس انما يستهدف منفعة مشروعة هى اشراف الحكومة المصرية بنفسها على ادارة هذا المرفق العام على النحو الذى يكفل ادارته واستغلاله لصالح القناة وصالح مصر وعلى النحو الذى يساهم بالنهوض بالمرفق وكذلك بالاقتصاد القومى • أما التعويض فقد نص عليه قانون التأميم صراحة •

فقرار الحكومة المصرية بتأميم شركة القناة انما هو استعمال لحق ثابت مقرر لكل دولة فى استغلال مواردها • وقد تنبهت هيئة الامم المتحدة لما لهذا الحق من أهمية كبرى فى النهوض باقتصاديات الشعوب ورفع مستواها كما تنبهت الى ما أدى اليه حرمان بعض البلاد من استغلال مواردها القومية من منازعات تهدد السلم والعلاقات الودية بين الامم والشعوب • فأعلنت لجنة حقوق الانسان حق كل شعب فى استغلال موارده وأصدرت الجمعية العامة للامم المتحدة قرارا فى ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٥٢ تؤكد فيه أن ميثاق الامم المتحدة يقرر ان لكل شعب حقا طبيعيا فى استغلال موارده وثرواته القومية دون سيطرة أو تحكم أجنبى ، كما حرصت الجمعية العامة فى هذا القرار على مناشدة كافة الدول ان تمتنع عن القيام بأية أعمال يترتب عليها بطريق مباشر أو غير مباشر اعاقة أية دولة من مزاولة سيادتها على مواردها القومية •

هذه هى الحقائق التى يستند اليها قرار الحكومة المصرية فى تأميم شركة قناة السويس • وبالنظر الى ان هذه الحقائق

لا يمكن انكارها فقد عمدت بعض الدول الى المغالطة فأثارت مسألة لا علاقة لها بهذا الموضوع وهى مسألة ضمان حرية الملاحة فى القناة • وقد أعلن الرئيس جمال عبد الناصر فى عبارات قاطعة ردا على هذه المغالطة ان مصر من أحرص الدول على احترام أحكام اتفاقية القسطنطينية التى تقرر حرية الملاحة فى قناة السويس •

ان مصر تعرف جيدا التزاماتها الدولية وهى حريصة كل الحرص على الوفاء بها • ولكن مصر فى عهدها الحاضر حريصة أيضا على اقتضاء حقوقها فهى تعرف ما لها وما عليها • وهى تعرف ان الرأى العام العالمى يؤيدها ويقف من ورائها لان قضيتها واضحة عادلة ولان قضيتها انما هى قضية الشعوب المطالبة بالحرية والمحبة للسلام •